

المواطنة والتعايش السلمي : مدخل لتحقيق التنمية البشرية دراسة حالة

الأستاذ الدكتور مهدي محمد القصاص /رئيس قسم علم الاجتماع /كلية الآداب – جامعة المنصورة /مصر

فكرة البحث :

تقوم المجتمعات الإنسانية على التعدد والتنوع الثقافي ويرجع ذلك إلى تباين وتنوع خلفيات المواطنين الثقافية وهي خلفيات إذا تم التعامل معها بوعي يمكن أن يتحول التناقض إلى تكامل والتصادم إلى تعايش والتعصب إلى تسامح، ومما لاشك فيه أن التنوع والتعدد والاختلاف في الكون واقع ملموس في كل شيء خاصة الصفات والخصائص بين البشر والتي جعلتهم يختلفون في أمتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم وأفكارهم ، وهنا نجد هذا التساؤل يطرح نفسه وهو : كيف تتحقق المواطنة والتعايش السلمي والسلام الاجتماعي في مجتمع تعددت أديانه وتنوعت ثقافته وتباينت أفكاره ؟

وتقوم فكرة البحث هنا للتأكيد على أن تطبيق قيم المواطنة السليمة هو أساس لتعايش أفراد المجتمع في أمن وسلام لكل فرد حقوقه وعليه واجباته والالتزام بهذه الحقوق والواجبات أساس تنمية المجتمع والارتقاء به، ونجد أن المواطنة لا تهدف إلى المساواة بين المواطنين نظرياً ولكنها تهتم بعملية الممارسة الفعلية للمواطنة تاريخ طويل بدءاً من فلاسفة اليونان ومصر القديمة وصولاً إلى المؤسسات الحديثة "اليونسكو والأمم المتحدة"، وكذلك الكتب السماوية حملت مكارم الأخلاق وحثت على القيام بالواجبات ودعت إلى السلام لكل البشرية ونجد أن تعايش أفراد المجتمع وطوائفه يتم من خلال مجموعة من القيم التي من شأنها إحداث التداخل والحوار الثقافي لتحقيق السلام الاجتماعي وهذا يضمن مشاركة أفراد المجتمع بالإضافة إلى مشاريع عالمية للحوار والتبادل الثقافي تعمل على التعايش مع الآخر ونبذ العنف واحترام الحياة الإنسانية بصرف النظر عن نوعية الانتماءات.

هدف البحث :

- ١ . الكشف عن دور ممارسة قيم المواطنة في تحقيق التنمية البشرية .
- ٢ . معرفة أثر قيام كل فرد بواجباته ووعيه بحقوقه على تحقيق التنمية البشرية.
- ٣ . إبراز دور التعايش السلمي بين طوائف المجتمع المختلفة وأثره في تحقيق التنمية البشرية.

يتمثل التساؤل الرئيس للبحث فيما يلي :

– ما تأثير تطبيق قيم المواطنة والتعايش السلمي على تحقيق عملية التنمية البشرية ؟

التوجه النظري والمنهجي للبحث:

يعتمد البحث على نظرية المجال العام في إطارها النظري التفسيري، حيث يُعرف المجال العام بأنه مساحة عامة للنقاش بين الدولة والمجتمع تتيح فرص الحوار لأفراد مختلفين، ولكن تجمعهم اهتمامات مشتركة، وهو شبكة اتصالية من الشبكات القائمة في المجتمعات المدنية ترتبط ارتباطاً عميقاً بالحياة العامة أو الخبرات الحياتية للأفراد. ومن خلال هذا المجال يتم تبادل الآراء والوصول إلى المعلومات التي تحقق التفاهم والتفاعل والتعايش بين أفراد المجتمع في أمن وسلام مما ينعكس إيجابياً على عملية التنمية البشرية .

كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مطبقاً ذلك ميدانياً (في حي الجامعة بمدينة المنصورة - محافظة الدقهلية - مصر) وذلك باستخدام دليل دراسة الحالة وتم تطبيقه على عشر حالات مناصفة بين الذكور والإناث تم اختيارهم بطريقة عمدية روعي فيها الأبعاد الآتية: العمر والتعليم والديانة والدخل .

المفهوم الاجرائي للبحث :

- المواطنة : هي إحساس يترجم في صورة ممارسة يعيشها الفرد في المجتمع - وفق القوانين التي تراعي الحقوق والواجبات - من حيث موقعه وموقفه من الآخر في التعليم والمشاركة السياسية والوظائف العامة والعبادات بما ينعكس على السلام الاجتماعي وبالتالي ينصرف الأفراد إلى العمل وتحقيق التنمية وبخاصة البشرية منها .

- التعايش السلمي : هو احساس الفرد بالأمان والطمأنينة داخل مجتمعه ويتجسم ذلك من خلال واقع حياتي معاش برغم تنوع فئاته واختلافها مما يحقق نوعاً من السلام الاجتماعي مهيباً بذلك مناخاً جيداً لتنمية المجتمع واحترام خصوصية الآخر والمحافظة على القوانين والأعراف والتقاليد ومراعاة مبادئ حقوق الانسان .

- التنمية البشرية : هي قدرة الفرد على إعداد وتطوير ذاته وقدراته ومهاراته من خلال الدراسة والبحث بالإضافة إلى الالتحاق ببرامج تدريبية وتعلم ذاتي مستمر بما يحقق أهدافه في الحياة ويواكب تطورات العصر ، وهي تمثل أيضاً القدرة والكفاءة في عملية المفاضلة في ظل الاسهام الايجابي والشعور بالانتماء .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت قضية المواطنة حيث أكدت إحدى الدراسات علي أن هناك وعي بمفاهيم المواطنة لدي طلبة الجامعة بالأردن وخاصة تلك التي ترتبط بمفاهيم مثل : الولاء والنظام والقانون والمساواة والواجبات والمشاركة والمسئولية والاعتزاز بالنفس وغيرها من المفاهيم التي تدعم المواطنة لدي الطلاب^(١) ، وجاءت تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة ، حيث خلصت إلي أن هناك اختلاف بين الشباب الجامعي في تصوراتهم حول الحقوق المدنية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمواطنة وحقوقها بين سكان المجتمع ومنهم الشباب^(٢) ، وتوصلت دراسة أخرى إلي أن ضعف الشعور بالانتماء لدي الفرد وشعوره بالاغتراب يؤدي إلي ظهور

بعض السلوكيات المرضية ومنها النزعة الفردية والعجز وفقدان الإحساس بالجماعة ، ويحتاج ذلك إلى تنمية شعوره بالولاء والانتماء حتى يتخلى عن هذه السلوكيات^(٣) ، وجاءت نتائج دراسة أبحري مؤكدة على أن توافر عنصر المساواة بين المواطنين في الدولة الواحدة وحتى ولو من جنسيات مختلفة يعد عنصر مهم في تحقيق المواطنة^(٤) .

والملاحظ علي هذه الدراسات أنها ركزت علي غرس مفاهيم الولاء والمساواة والمشاركة ومعرفة الحقوق المدنية والسياسية إلخ ، والتي تعد مؤشرات مهمة في تحقيق المواطنة بل إن هذه المفاهيم تؤكد وتقوي عملية المواطنة وأن ضعف هذه المفاهيم تُشعر الانسان بالاغتراب وبالتالي يؤدي إلى ظهور السلوكيات المرضية كالفردية والانتمائية إلخ .

وفيما يلي نعرض لمحاور البحث : المواطنة - النشأة والمفاهيم المرتبطة بها ، التعايش السلمي أساس عملية التنمية ، دور المواطنة والتعايش السلمي في تحقيق التنمية البشرية ، وأخيراً نتائج الدراسة الميدانية .

أولاً: المواطنة - النشأة والمفاهيم المرتبطة بها

المواطنة Citizenship هي صفة للمواطن والتي تُحدد حقوقه وواجباته ، وتمتيز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل الفردي والمؤسسي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع وتوحد من اجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات.^(٥) كما تعرف المواطنة بأنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ، ويتولي الطرف الثاني الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"^(٦) .

وتعرف أيضا بأنها " حب الفرد لوطنه، وانتمائه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتفاني في خدمته، والشعور بمشكلاته، والإسهام الإيجابي مع غيره في حلها، أما الدولة فيجب أن تتيح للفرد ممارسة حقوقه وحرياته، وإبداء رأيه بأسلوب يحترم فيه آراء الآخرين ومقترحاتهم بعيداً عن التعصب"^(٧) .

ولقد اقترنت المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من اجل العدل والمساواة والإنصاف . وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتساعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين . وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية وإثبات الذات وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر ، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم.^(٨)

وأفرزت تلك المراحل معاني مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة تفاوتت قريباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت إفرزات مفهوم المواطنة حسب التيارات الفكرية السياسية

والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان و المكان بكل أبعادهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية والتربوية ، ومن ثم لا يمكن التأسيس السليم لمفهوم المواطنة بوصفه نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما نشأ ونما في ظل مضامين فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها علي المستوي المحلي والقومي والدولي^(٩) ، ويؤكد ذلك نتائج احدي الدراسات التي أوضحت أهمية أن يتعدى مفهوم المواطنة فكرة القومية والمجتمع ليصل إلي علاقته بحقوق الإنسان ، وأوضحت الدراسة أهمية أن يتعدى مفهوم المواطنة حدود القومية ، مع مراعاة الظروف الخاصة التي تشكل فكر المواطنة لدي الأفراد^(١٠) .

ونجد هنا ضرورة أن نؤكد علي هذا المفهوم وأنه لا بد أن يتم تناوله في إطار السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع لأن هذا التناول سوف يحدد أبعاد هذا المفهوم وعناصره التي سوف يتم تناولها كأبعاد ومحاور أساسية للدراسة ولذلك يمكن عرض أبعاد المواطنة كما يلي :-

- **البعد المعرفي:** حيث تمثل المعرفة عنصراً جوهرياً في نوعية المواطن الذي تسعى إليه مؤسسات المجتمع ، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطناً يتحمل مسؤولياته ويدين بالولاء للوطن ، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءته التي يحتاجها . كما أنها تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع^(١١) ، وفي هذا السياق تشير نتائج احدي الدراسات الميدانية إلي أن الطلاب يحتاجون إلي زيادة معارفهم فيما يرتبط بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع ، نظراً للنقص في هذا الجانب لديهم ويؤثر ذلك علي مشاركتهم واندماجهم في المجتمع^(١٢) .

- **البعد المهاري :** ويقصد به المهارات الفكرية مثل : التفكير الناقد ، والتحليل ، وحل المشكلات ... وغيرها ، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل ، وبالتالي تجعل الفرد أكثر إيجابية وتحمل للمسئولية بالمجتمع.

- **البعد الاجتماعي :** ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم من أجل المحافظة علي المجتمع ودفع عجلة التنمية والتطوير به^(١٣) .

ثانياً: التعايش السلمي أساس عملية التنمية

لا شك أن ثورة المعلومات الحديثة والتي تمثلت في استخدام ملايين الناس لشبكة الإنترنت، جعلت العالم أشبه بالقرية الصغيرة، وسهّلت التواصل والتعارف بين البشر من شتى الجنسيات والأديان، واختصرت المسافات والسنين مما سهل عملية التقارب والتفاعل والتفاهم والتعايش السلمي بين الاتجاهات المختلفة والمتعارضة.

إن السياسة الدولية عرّفت مصطلح التعايش السلمي، على أنه قيام تعاون بين دول العالم، على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، وظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية في ظل انقسام العالم إلى معسكرين^(١٤).

والتعايش في اللغة مشتق من العيش، والعيش يعني الحياة، والتعايش في الإصلاح يقصد به العيش المتبادل مع الآخرين القائم على المساواة والمهادنة وقبول الآخر بكل مكوناته ومعتقداته، ومنحه حقوقه المستمدة من النظام الأساسي أو الدستور الذي يحددها أو ينظمها ، أما مصطلح التعايش السلمي فهو من المصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية، ويراد به حالة السلم التي تعيش فيها مجموعة ذات أنظمة اجتماعية، وهكذا يتضح أن عنصر التنوع والتباين والاختلاف هو حجر الزاوية في مفهوم التسامح، ويعني استعداد الفرد لتحمل معتقدات وعادات تختلف عما يعتقد، بمعنى أن مفهوم التعايش السلمي يحوي تنوعاً وتعددًا في المجتمع أياً كانت طبيعته وهذا التنوع يتم ترجمته في صورة آراء وممارسات يجب التعامل معها بشكل يحفظ للمواطنين حقوقهم^(١٥) ، يؤكد علي ذلك نتائج دراسة ميدانية تشير إلى أن السلوك الديمقراطي يقوم علي المكونات الخاصة بالمواطنة والذي يحتوي علي الاتجاه نحو الحريات وتحقيق العدالة والمشاركة العامة وتحمل المسؤولية والاهتمام بقضايا المجتمع ويجب أن يدعم هذا السلوك لدي سكان المجتمع من خلال تدعيم هذه المكونات سائلة الذكر والتي تعني تنمية المواطنة لديهم^(١٦) ، ولكي يجد التعايش والسلام العالمي طريقه إلى التطبيق، فإن كافة السياسات والمواقف والإجراءات التي تتخذ بشأن العلاقة مع الآخر، يجب أن تأتي في إطار الالتزام بمنظومة القيم والمبادئ المعيارية، التي تضمن الوصول إلى هدف السلام والتعايش ، وفي واقع الأمر فإن الأمم والشعوب وان اختلفت في عقائدها، واتجاهاتها الفكرية، فلا بد من وجود نقطة إلتقاء، تجمع بين هذه الشعوب، ليتم من خلالها التواصل، والتعاون المشترك، من أجل الجميع، ونقطة الإلتقاء هذه هي عبارة عن مجموعة من القيم الإنسانية المشتركة.

كما أن السلام العالمي يمر عبر نظام واضح للعلاقة مع الآخر، تحكمه قيم العدالة والمساواة، وتحوطه أخلاقيات الالتزام بالعهود، والأمانة، والصدق، وتقوده مبادئ التعاون، والعمل المشترك، كل هذه تمثل منظومة القيم المشتركة في العلاقة مع الآخر^(١٧) ، ويؤكد ذلك نتائج دراسة أمريكية تذهب إلي أن توفر عنصر الأمان يعد من أهم مبادئ الشعور بالمواطنة العصرية^(١٨) .

أركان السلام الاجتماعي

١- الإدارة السلمية التعددية:

تعايش المجتمعات البشرية في ظل ظاهرة التعددية، فهناك التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية، ولم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين أو عرق معين أو لغة معينة، فقد تحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة بشرياً ودينياً وثقافياً، وهنا يتوقف الأمر على كيفية إدارة التعددية وبالتالي تقبلها والتعايش معها .

٢- الاحكام إلى القانون:

يمثل حكم القانون - في المجتمع الحديث - أحد أهم عوامل تحقيق المساواة في العلاقات بين الأفراد والجماعات، حيث يكون من نتاجه ما يمكن أن يُطلق عليه "التوقع الاجتماعي"، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاماً قانونياً في المجتمع يحكم علاقات بعضهم مع بعض، ويقوم على وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي، والحزم في تنفيذ الأحكام

القضائية النهائية واجبة النفاذ، حيث يؤدي غياب بعض هذه المعايير إلى إهدار مفهوم المساواة بين المواطنين، مما يؤثر على السلام الاجتماعي في المجتمع، ومن أهم هذه المعايير:

- الأفراد متساوون أما القانون، بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.
- مؤسسات العدالة الشرطية والنيابية والمحاكم تطبق القانون مع الأفراد بحيدة كاملة، دون أدنى اعتبار لموقعهم الاجتماعي أو انتمائهم الديني أو نفوذهم السياسي.
- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً مكفولاً للجميع، ولا يتحمل فيه الفرد أي أعباء مالية تفوق إمكانياته المالية أو مستواه الثقافي^(١٩).

٣- الحكم الرشيد:

يحتاج أي مجتمع للحكم الرشيد للحفاظ على السلام الاجتماعي، ويعني الحكم الرشيد: مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تتمثل في:

- الشفافية: وتعني العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات، مما يساعد على تحقيق المساءلة الجادة حين تتوافر الحقائق أمام المواطنين.
- التمكين: ويعني توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها، ويشمل تمكين المواطنين وتحويلهم من متلقين سلبيين إلى مشاركين فاعلين، ويكون ذلك من خلال رفع قدراتهم ومساعدتهم على تنمية أنفسهم، والارتقاء بنوعية الحياة.
- المشاركة: وتعني تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم، مثل المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية.
- محاربة الفساد: وتعني عدم استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية، حيث يؤدي الفساد إلى وجود فجوة حقيقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، مما يتسبب في ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي، ولجوء بعض الفئات إلى العنف والجريمة.

٤- حرية التعبير:

تُعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلام الاجتماعي في أي مجتمع، فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، ولكل طرف ما يود تحقيقه، والقاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء هذه المجتمعات. ومن هنا فلا يمكن أن يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وهمومها وطموحاتها في مناخ عقلائي يمكن منه الاستماع إلى كل الأطراف، وتفهم كل الآراء.

٥- العدالة الاجتماعية:

هي ركن أساسي من أركان السلام الاجتماعي، ولا يمكن أن يتحقق سلام اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقليته تحتكر كل الموارد وغالبية تفتقر إلى أي موارد، فسيكون الصراع بين الطرفين هو السمة الغالبة. ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه المكانة الاجتماعية التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرصة حياتية يستحقها بجهده وعرقه، وهو ما يعني انتقاد أشكال المحسوبية والواسطة التي تُعد مدخلاً للفساد.

٦- إعلام المواطنة:

هناك إعلام يؤدي دوراً ضد ثقافة المواطنة، سواء بتجاهل مشكلات المواطنين في المجتمع، أو أن يكون أداة صراع سياسي أو ثقافي أو اقتصادي أو ديني، من خلال تأليب مجموعات المواطنين على بعضهم البعض، أو تصوير قطاعات من البشر بصورة سلبية، ولهذا يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يساعد على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها.

٧- ذاكرة العمل المشترك:

يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة العمل المشترك، وتذكر لحظات الوحدة الوطنية مما يساعد على تفجير الطاقات وتقوية الهمم، مما يسمح ببناء المجتمع على أسس من التجانس والتلاحم والاحترام المتبادل. (٢٠)

ثالثاً: دور المواطنة والتعايش السلمي في تحقيق التنمية البشرية

تعكس مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من كل، فهي لم تُطرح مستقلة بحد ذاتها. ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر مع تطور الأصل، وكان في كل فترة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماماً كما تعكس التنمية المتبعة حالياً في بلد محدد خلال فترة محددة، لأكثر من نظرية تنموية، وإن طغت نظرية معينة على البقية.

ولقد تم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، فلقد استخدم مثلاً في البداية تعبير "تنمية العنصر البشري" أو "تنمية الرأسمال البشري" أو "تنمية الموارد البشرية" أو "التنمية الاجتماعية" ... إلخ، إلى أن استقر الرأي حالياً، أقله على المستوى الفكري، عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر عمله الزائد الذي برز مع بداية التسعينات عبر إصدار تقرير التنمية البشرية. وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة، فخلال الخمسينات ارتبط المفهوم بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم على إشباع الحاجات الأساسية، ليقدّم مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون "تشكيل القدرات البشرية"، وكذلك مضمون تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في جو من الحرية السياسية

واحترام حقوق الإنسان. (٢١)

وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العالم العربي ظلت تعاني أزمة شديدة أفضت إلى تعطيل كثير من الطاقات، وأثرت سلباً في الفكر العربي، وقيدته، وأسهمت في ابتعاد المواطن عن الشأن العام، وانتشار ظاهرة الخوف والشك المتبادل بين السلطات الحاكمة والجماهير في غير دولة عربية. وقد يرجع مرد هذه الأزمة إلى إشكاليتين: إشكالية الشرعية من ناحية، والإشكالية المتمثلة في ازدواجية الحكم أو مدى التناقض بين شكل الحكم وحقائقه.

وكي لا تكون البيئة الداخلية العربية عرضة للتدخل الخارجي لأي من أطرافها، وفي إطار تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ضمن سياق الآلية الاجتماعية، ينبغي أن تلجأ النظم التربوية والقانونية العربية إلى سياسة تحرص على إعلاء قيم المواطنة وضمأن احترام حقوق الإنسان ليس بقصد تعليم معارف وتصورات حول المواطنة وحقوق الإنسان فقط، بل ترمي أيضاً إلى تأسيس القيم التي ترتبط بها، فالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان ليست تربية معرفية فقط، بل هي تربية قيمية بالدرجة الأساس. ذلك أن اهتمام هذه التربية بالجانب المعرفي لا يُعد قصداً نهائياً من هذه التربية، أي أنها تتوجه بالأساس إلى اقتناعات الفرد وسلوكياته. ولا تكتفي هذه التربية بمحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق، بل إنها تقوم أيضاً على أساس أن يمارس الإنسان هذه الحقوق، وأن يؤمن بها وجدانياً وأن يعترف بها حقوقاً للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا، فالأمر إذن يتعلق بما ينبغي أن تتضمنه ثقافة الإنسان من ممارسات وعلاقات بين الأفراد، ثم بين الأفراد والمجتمع. ويمكن تعزيز ذلك في الدول العربية عن طريق الوسائل التالية:

- الارتقاء بهذه الحقوق والحرريات إلى مستوى الضمانات الدستورية، وهو ما يمنع المشرع من وضع قوانين وأنظمة ينتهكها أو يجور عليها .
- تنظيم الوسيلة العملية لحماية تلك الحقوق والحرريات عن طريق رقابة قضائية تُسلط على القرارات الإدارية وعلى القوانين المتعلقة بالحرريات.
- تنظيم آليات ووسائل سياسية تكفل كشف الستار عن المخالفات والانتهاكات التي تقع على الحقوق والحرريات (٢٢). ولا شك أن دعم مبدأ المواطنة في المجتمع لن يحدث عبر تطوير المناهج الدراسية، أو توفير عدد من المهارات بمراكز الشباب والجمعيات الأهلية حول التربية المدنية، وتنشئة الأفراد منذ الصغر على هذا المبدأ، وإنما يتطلب إدارة سياسية تؤمن بالمواطنة وحقوق الإنسان، وأن يتوافر لها الأدوات التي تسمح بغرس هذه الأفكار وتحويلها من مجرد نصوص مكتوبة إلى واقع ملموس، وأن يشعر كل فرد بأن المواطنة أصبحت منهج حياة لكل المواطنين.
- والأمر يبدو ممكناً فقط عندما تُغير الحكومات الوطنية في البلدان النامية من مفاهيمها المغلوطة وسلوكياتها الملتوية تجاه المواطنة والمواطنين، وقد يأخذ هذا بعض الوقت، ولكن التغيير قادم لا محالة. وأيضاً أن الأوان لتكريس مبدأ المواطنة ليس فقط في الواقع العملي، وإنما في الخطابات الرسمية للدولة، سواء خطابات وسياسات الرئيس أو الحكومة، فلم يعد الوقت مناسباً لاستمرار خطابات "الطبخة"، والطمأنة والوعود وحفظ العهد، بل نحن بحاجة إلى ترسيخ دعائم القانون

وتفعيله، وتعزيز المواطنة لكل المصريين بلا تفرقة. (٢٣)

لهذا فإن الوحدة الوطنية ليست شعاراً بل هي تطبيق فعلي للدستور من خلال سيادة القانون وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية، والتي تتطلب وجود سياسات حكومية عامة عادلة توفر الحقوق المتساوية للجميع وتحميها في نفس مستوى الدرجة ذاتها التي تلزم الجميع أيضاً وبالتساوي بالقيام بواجباتهم ومحاسبتهم عند عدم القيام بها، وأي إخلال في هذه المجالات ستؤثر على الإلتزام للكيان السياسي، ولحقوق المواطنة، مما يجعل إمكانية حدوث خلل في الأمن الوطني من قبل جهات ترغب في زعزعة الإستقرار في الدولة أمراً وارداً، وهو ما تقوم باستغلاله ثلة مُغرضة، مُستغلة أوضاع الربيع العربي والهامش الكبير من الديمقراطية التي بتنا بحاجة لفهمها الفهم الصحيح والتدريب عليها. (٢٤)

رابعاً : نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت البيانات أن متوسط أعمار المبحوثين يتراوح ما بين (٢٣ - ٥٠) سنة ، غالبيتهم (٧ حالات) من فئة الشباب، وباقي الحالات من سن (٤٥ - ٥٠) سنة ، وبينت المعلومات أن ست حالات متعلمة تعليم عالي، وثلاث حالات تعليم متوسط وحالة واحدة فقط لا تقرأ ولا تكتب ، ويوجد ست حالات تدين بالدين الإسلامي مقابل أربع حالات تدين بالدين المسيحي ، ولم يظهر البعد الديني من قريب أو بعيد في التأثير على وطنية المصريين كافة ، وتشير البيانات أن معظم عينات الدراسة -٨ حالات-، هم من ذوي الدخول المتوسطة مقابل حالتان لا دخل لهما (في مرحلة البحث عن عمل) وتم عرض محاور دراسات الحالة الميدانية كالتالي .

المحور الأول : مفهوم المواطنة والانتماء للوطن

يتناول فهم حالات الدراسة وتصورتهم لمفهوم المواطنة : حيث تشير النتائج إلى أن انتماء الفرد (المواطن) إلى مجتمعه، تجعله يرتبط معهم بروابط مصيرية وأهداف مشتركة ، هذه الروابط تُلزم الفرد بمجموعة من الواجبات تجاه أفراد مجتمعه الآخرين ، ومن هنا نرى أن جميع أفراد عينة البحث يحبون وطنهم مصر ويشعرون بالانتماء له ويؤكدون بأن عليهم واجبات تجاه وطنهم ، وها هي حالة منهم تشير إلى أن "شعور الفرد بحب الوطن لا يكفي بالكلام فقط وأن عليه واجبات تجاه وطنه بل إن تأدية هذه الواجبات يمثل الفهم الصحيح والواقعي ومن هنا يتبلور مفهوم المواطنة" ، وها هي حالة أخرى تقول "من الخطأ أن نقول مصر إدتنا إيه ولكن الصحيح أن نقول إحنا إدينا أيه لمصر" ويرون أن حق الوطن لا يتمثل في تأدية المبحوثين لواجباتهم العسكرية فقط تجاه وطنهم وإنما هي سلسلة كبيرة من الواجبات لذا فقد أبدت جميع حالات الدراسة الذكور بأنهم قاموا بأداء واجباتهم العسكرية تجاه وطنهم على اختلاف مدتها، وأوضح الإناث أن تأدية واجبهن كان من خلال تأدية الخدمة العامة في إحدى المدارس أو المؤسسات الحكومية ، والواقع أنهن لم يؤديها لأنها لا تطبق منذ زمن وأنها مجرد حبر على ورق _ كما عبرت إحدى المبحوثات - وها هي حالة أخرى تري "أن واجبات الفرد تجاه وطنه لا تنتهي فهي تتمثل في أن يتقن الانسان عمله وتعليمه وأن يكون عضواً صالحاً في المجتمع وقدوة طيبة ولا تقتصر علي أداء الخدمة العسكرية فقط وهذا هو الانتماء الحقيقي للوطن" .

أما عن المسؤولية الاجتماعية : فلكل من أفراد العينة مسؤولياته الاجتماعية المتعددة ، تبعاً لطبيعة المظاهر الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالفرد ، لكن هذه المسؤوليات يتم ترتيبها حسب الأولويات وبما يعكس العقلية السائدة ومدى رؤيتها للواقع الاجتماعي المعاش ؛ وبالتالي فإنها تختلف من شخص لآخر وأكدت النتائج على أن نسبة ٥٢٠% من أفراد العينة راضين عن أدائهم لواجباتهم تجاه مسؤولياتهم الاجتماعية لمن حولهم ولجتمعتهم، في مقابل ٨٠% غير راضين ويشعرون بالتقصير تجاه وطنهم ومن حولهم بسبب تدني مستوى المعيشة وانشغالهم بالبحث عن الرزق. وهذه نسبة كبيرة ومقلقة على عملية التعايش السلمي وتحقيق السلام الاجتماعي بل ومستقبل الوطن خاصة بعد الثورة المصرية وبالتالي يقع دور كبير على مؤسسات التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع في غرس قيم الانتماء والولاء للوطن .

وجاءت رؤية أفراد عينة الدراسة في الاحتكام إلى القانون وتحقيق الحكم الرشيد : لأن القانون يكفل المساواة للجميع في منطوقه ولكن عند التطبيق نجد المحاباة وعدم الحيادة وأن للموقع الاجتماعي أو النفوذ السياسي دور في التحيز ضد الآخر . وها هي حالة تشير إلى أن "القانون في ظاهره جميل جداً ولكن هناك ثغرات لا يعرفها إلا المحامون الكبار إلى أعجابهم بالملايين ويطلعك براءة أما الفقير فمن أين يأتي بأتعاب هؤلاء المحامين ولذلك فالقانون متحيز ضدنا على الرغم من أن ظاهره فيه الرحمة .." وتذهب حالة أخرى إلى أن "صعوبة الاجراءات القانونية وتعقدها وأنها تأخذ سنوات في المحاكم تجعل البسطاء يقبلون بأي وضع لأنهم مشغولون بتوفير لقمة العيش" وهذا يؤكد أهمية تطبيق العدالة الناجزة بجيدة كاملة ومساواة بصرف النظر عن الموقع والموقف الاجتماعي والسياسي أو الدين أو اللون دون أدنى أعباء مالية يتحملها المواطن كل ذلك يصب في تحقيق المواطنة السليمة والانتماء للوطن .

أما رؤيتهم للحكم الرشيد : فجاءت مواقف الحالات متناقضة فهناك من يرى أن "الحكام في واد والناس في واد آخر وإن كانت الشكليات في الانتخابات والخطاب السياسي عن العدالة والشفافية والمشاركة والحرية لا يتغير برغم تغير الحقب فاللافتة تتغير والمضمون واحد" وهناك من يرى بأن "المجتمع المصري تغير بعد الثورة فالآن الناس يذهبون إلى الانتخابات بأعداد كبيرة ونستطيع أن نعترض ونتظاهر ونشارك .. إلخ" وهناك من يرى أن "الأزمات الاقتصادية التي يعيشها المواطن لتلبية حاجاته الأساسية كفيلا بأن تجيب علي أي سؤال بدءاً من معاناة المواطن في الحصول علي أبسط حقوقه في توفير اسطوانة بوتاجاز وصولاً للحصول على عمل أو مسكن وكل ذلك مرجعه للفساد المتجذر في المجتمع فمن أين تأتي الحرية والعيش والكرامة الانسانية"

المحور الثاني : المواطنة والتعايش السلمي

يتناول مدي فهم حالات الدراسة الميدانية وتصوراتهم لعلاقة المواطنة السليمة بتحقيق العيش المشترك والتعايش السلمي في المجتمع حيث تتعدد أوجه التعايش السلمي متمثلة في السلام الاجتماعي والإخاء، وهنا جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن الوطن نسيج واحد وهذا ما أجمع عليه جميع أفراد العينة حيث أكدوا أن حقوق الإخاء والمواطنة بين المسلمين والمسيحيين متواجدة وأنهم شركاء في الوطن.

وها هي حالة تشير إلى أن "المسلم والمسيحي أبناء هذا الوطن ويعيشون في سلام ولديهم وطنية متساوية ونحن كأفراد جيران وحياب ونشارك في كل مناسباتنا الاجتماعية من أفراح ولا قدر الله أحزان" وتذهب حالة أخري إلى "أنا أبناء وطن واحد ولكل دينه فلا مشكلة في ذلك ولكن بعض وسائل الإعلام الفاسد والتدخلات الخارجية هم من يفسدون علينا حياتنا بتركيزهم على بعض السلبيات التي قد تحدث من أي مصري تجاه أي مصري آخر فإذا كانوا ينتمون إلى ديانة واحدة مفيش مشكلة! ولا ينظر لتلك القضية أما إذا كانوا من ديانتين مختلفتين فيصبون عليها النار صبا مع العلم بأن هذا ليس حبا أو محاباة لطرف ضد طرف ولكن إشعالاً لنار الفتنة التي هي مدخل للتدخلات الخارجية والتاريخ خير شاهد على هذا" وتركز حالة أخري على "أهمية الأمن والأمان في المجتمع وهذا يدل على التعايش بين افراد وجماعات هذا المجتمع لكل حقوقه وعليه واجباته وهذا يساعد على انشغال كل بعمله وبالتالي ليس لديه وقت كي يضيعه لأن الفاضي يعمل قاضي" وتذهب حالة أخري إلى أن "أساس تقدم المجتمعات هو أن يعيش الانسان في سلام مع نفسه والآخرين وبالتالي ينصرف معظم وقته ونشاطه إلى العمل والابداع والاتقان وليس إلى الصراع والعنف الذي يؤدي إلى خراب المجتمعات كما نشاهد كل يوم في بعض المجتمعات العالمية والعربية" .

المحور الثالث : دور المواطنة والتعايش السلمي في التنمية البشرية

يتناول هذا المحور فهم حالات الدراسة الميدانية لأهمية ودور المواطنة في تحقيق أعلي كفاءة لرأس المال البشري والاجتماعي . وها هي إحدى الحالات تشير إلى "أهمية الاهتمام بخدمات الصحة والتعليم والتدريب الجيد للارتقاء ورفع كفاءة العنصر البشري لأنه يمثل هدف عملية التنمية ووسيلتها ولا يتحقق ذلك إلا في ظل مناخ آمن وطمأنينة" ، وتذهب حالة أخري إلى أن "الانسان لا يستطيع أن يفكر أو ينهض بأي عمل لو كان في حالة غضب أو خوف وأن الطب الحديث أشار إلى ذلك فلما الخلاف الذي لا يُجني من ورائه سوي هدر طاقات الفرد ومجمعه" ، وتري حالة أخري "أن ما يصرف على تحقيق الأمن وملاحقة من يضر بأمن الوطن لكفيل بأن يحقق تنمية في المجالات كافة وبالتالي القضاء على البطالة والفقر .." ، وتذهب حالة أخري إلى أن "الدول ما تسمي بالعظمي لا تتواني في ضرب وزعزعة قيم المواطنة في دول العالم الثالث - لأنها سوق رائجة - من خلال الاستعمار تارة والعولمة والإعلام والفضاء الكوني تارة أخري بتدخلها في المجال الديني والسياسي والتعليمي وكل هذا بهدف الإضرار وتعويق التنمية البشرية وانشغال هذه المجتمعات بالصراعات وبخاصة الدينية والسياسية كي تظل مجتمعات تابعة ومستهلكة وغير منتجة" ، وتذهب حالة أخري إلى أنه "للأسف التاريخ يعيد نفسه بصور مختلفة ولكن الهدف واحد منذ القدم وحتى الآن فشعار الغرب فرق تسد ونحن العرب لا نتعلم من أخطائنا ونعطي الفرصة لمن يقضي علينا بعدم وعينا وخلافتنا على أمور تافهة" .

والملاحظ في ضوء نتائج الدراسة الميدانية والتي تجيب على التساؤل الرئيس للبحث من خلال التأكيد بأن هناك تأثير لقيم المواطنة السليمة في تحقيق عملية التنمية البشرية ويتحقق ذلك بالكشف عن الأهداف المتمثلة في حقوق وواجبات كل فرد وحرية الدينية والسياسية ومدى وعيه بكل ما سبق في تحقيق تنمية بشرية قائمة على توسيع قدرات

وخيارات افراد المجتمع والتي تساعدهم على تطوير حياتهم بمشاركتهم الفاعلة من خلال ما تتيحه نظرية المجال العام من نقاش على جميع المستويات بين الأفراد - برغم خصوصيتهم الدينية والعلمية والعمرية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية على اختلافها - والدولة ولكن تجمعهم اهتمامات مشتركة ووطن واحد يتم في إطاره تبادل الآراء لتحقيق التفاهم والتفاعل وقبول الآخر وبالتالي التعايش مما ينعكس بشكل ايجابي على تحقيق التنمية البشرية. من هنا جاءت نتائج الدراسة الميدانية مؤكدة على ذلك في محاورها الثلاثة : حيث ركزت علي أن الجميع يحب وطنه برغم الاختلافات الدينية والعرقية والطبقية وأنهم سيحيون ويموتون داخل هذا الوطن ، وأن ما يمر به الوطن يعود إلي التبعية للخارج وهذا يؤكد أن التنمية لا تأتي إلا من الاعتماد على الذات وأن البعد الديني لا يؤثر على علاقات الأفراد داخل المجتمع ولكن سبب الخلاف إن وجد فيأتي من العرض الخاطيء لبعض وسائل الإعلام أو التدخلات الخارجية، واتفقت الحالات أنه لا تنمية بشرية ومجتمعية إلا بتحقيق مبدأ المواطنة والتعايش السلمي، لأن الصراعات تدفع المجتمع إلي مزيد من التخلف والفقر والعنف والخراب الذي يأتي على الأخضر واليابس وأن التدخلات الخارجية لا تمل من إشعال نار الفتنة في مجتمعات العالم الثالث كي تظل سوقاً رائجة لها. وأن علينا أن نتعايش ونتسامح ويقبل بعضنا البعض كي ينصرف جهدنا وأموالنا في تحقيق عملية التنمية والنهوض والارتقاء بنوعية الحياة .

التوصيات

- ١- أثبتت تجارب التاريخ على مر العصور أن المصريين نسيج واحد متساوون في الحقوق والواجبات برغم اختلافهم في اللون أو العرق أو الدين تطبيقاً لقوله تعالى "لكم دينكم ولي دين".
- ٢- التأكيد على الاهتمام بما جاء في الأديان السماوية من مبادئ وقيم تدعم المواطنة والتعايش السلمي في المناهج الدراسية حتي يعرف النشء دينهم الصحيح المعتدل.
- ٣- العمل على زيادة دور وسائل التنشئة الاجتماعية المتمثلة في : الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة ووسائل الإعلام في غرس قيم الانتماء والمشاركة والمواطنة والعمل والإنتاج لدى النشء والشباب.
- ٤- تطوير المناهج الدراسية لرفع ثقافة النشء والشباب حول الوطن : تاريخه ، جغرافيته ، مؤسساته ، مبادئه ، وأنظمتها والتأكيد على النماذج المشرفة في تاريخ الوطن حتى تصبح قدوة للشباب يسيروا على خطاها لرفعة الوطن.
- ٥- من الضروري أن تعمل مؤسسات الدولة على تمكين الشباب من إدراك أدوارهم كمواطنين يتمتعون بحقوق وقدرات متميزة للتأثير الإيجابي على مسار ومستقبل مجتمعهم خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي والتي قادها الشباب بكل فئاتهم وانتماءاتهم .
- ٦- تشجيع الشباب علي المشاركة السياسية وخوض الانتخابات كمرشحين أو ناخبين من خلال التأكيد على أهمية دورهم في خدمة وتنمية المجتمع لأنهم أمل المستقبل وهم وسيلة التنمية وغايتها.

المراجع

- ١- حناء نعمه السويجات ، درجة تمثيل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٣ .
- ٢- أحمد عبد الفتاح ناجي ، تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة ، المؤتمر العلمي الخامس عشر ، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، ١٠ - ١١ مايو ٢٠٠٤ .
- 3- Peterson Christopher & Seligman Martin , Citizenship Social Responsibility , Loyalty , Team Work , American Psychological Association , 2004 .
- 4- Jenny Chia, Heath Coverage of Low Income Citizen and No Citizen Wage Earners: Source and Disparities, Journal of Immigrant and Minority Health, Vol. 10, No 2, April 2008, PP 167:176.
- ٥- احمد زكي بدوي . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٦٠ .
- ٦- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٥ ، ص ٥٦ .
- ٧- جمال الدين إبراهيم محمود ، تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٩٧، ص ٢٠ .
- ٨- سليمان عبد الرحمن السليمان ، اتجاهات بعض المربين نحو الدراسات الاجتماعية في مدينة الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، رسالة الخليج العربي ، عدد ٣٨ ، ١٩٩١ ، ص ١٩٦ .
- ٩- عبد الله عبد التواب عبد التواب ، دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني ، القاهرة ، مجلة دراسات تربوية ، ١٩٩٣ ، ص ١٠٨ .
- 10- Mary Koutselini, Citizenship Education in Context: Student Teacher perceptions of Citizenship in Cyprus, Intercultural Education, Vol 19, No2, April 2008, PP 163:175.
- ١١- نمر فريجة ، التجربة اللبنانية في تدريس مفهوم المواطنة ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .
- 12- Hausendorf Heiko , Analyzing Citizenship Talk : Discourse Approaches to Politics , Society ,. Amsterdam , Netherlands , Jon Benjamin Publishing Company , 2006 .
- ١٣- سيف بن ناصر المعمرى ، تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الإعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة ، ماجستير غير منشورة ، عمان ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣ .
- 14- <http://ar.wikipedia.org>
- ١٥- حاج أبا آدم الحاج، نشر ثقافة السلام و آلية التعايش السلمي و رتق النسيج الاجتماعي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والهيئة القومية الشبابية الطلابية لمناصرة أبيي، ٢٥/٢/٢٠١٣، ص ٥ .
<http://www.google.com.eg>
- 16- Tang Alice King, Development of Environment Citizenship in Students, PhD , University of Hong Kong People Republic of China, 2004.
- ١٧- هاشم حسن هاشم السوداني، القيم المشتركة ودورها في تطبيق التعايش السلمي مع الآخر،
<http://arabic.alshahid.net/columnists/74473>
- 18- Cynthia Weber, Designing Safe Citizens, Citizenship Studies, Vol. 12, No 2, April 2008, PP 125:142.

- ١٩- تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، رئاسة الجمهورية (المجالس لبقومية المتخصصة)، الدورة الثالثة والثلاثون، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ص ١٣٣-١٣٤.
- ٢٠- المرجع السابق، ص ص ١٣٤-١٣٦.
- ٢١- جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، بحوث الندوة الفكرية في الوطن العربي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٥، ص ٨١.
- ٢٢- تامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط ٢، ٢٠١٢، ص ص ١٠٠-١١١.
- ٢٣- منى مكرم عبيد، المواطنة والتعليم، مجلة الديمقراطية، مطابع الأهرام، القاهرة، السنة ١٤، عدد ٥٥، يوليو ٢٠١٤، ص ٤٠.
- ٢٤- رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، الأمن الاجتماعي مقوماته وتحدياته (الأردن نموذجاً)، المؤتمر الدولي الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت كلية الشريعة بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، ٣-٤/٧/٢٠١٢، ص ٨. <http://www.google.com.eg>